نتائج ايقاف عمليات التبادل التجاري وتوقف عمليات التصدير لعدد من المنتجات الزراعية وخصوصاً الحمضيات والخضروات والزهور، خصوصاً في مزارع القطاع (**البيادر السياسي**، القدس، ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٤).

وجاءت اقامة سلطات الاحتلال لـ ٥٦ حاجزاً عسكرياً ثابتاً في مختلف أنحاء الضفة والقطاع وعلى امتداد «الخط الاخضر» لتجعل من المنطقتين «جزراً» متفرقة، فيما عزلت ٢٩ نقطة تفتيش وحاجز مدينة القدس عن بقية الارض المحتلة وجعلت منها جزيرة مستقلة (**القدس العربي**، ١٩/٤/١٩٩٣). وأدّى هذا «التقسيم» الذي اتفق المراقبون على حصره في أربع «جزر» رئيسة الى منع تواصل العمليات التجارية بين الضفة والقطاع وبالعكس، بعد ان تمّ عزل شمال الضفة عن جنوبها وكليهما عن القطاع في وقت انحصرت عمليات التبادل التجاري داخل الضفة نفسها بسبب غلق القدس وحصارها. ونتيجة ذلك ظهرت «مفارقات» اقتصادية واضحة، فقد ارتفعت أسعار بعض السلع والمواد الغذائية والفواكه في مناطق معيّنة وانخفضت أسعارها في مناطق أخرى تبعاً لتوفّرها في السوق المحلي الذي فقد قدرته التبادلية (البيادر السياسي، **مصدر سبق ذكره**).

أمّا على صعيد القدس، فقد أدّى فرض الطوق عليها الى ابقاء ٢٥ ألف عامل وموظف ممن يحملون الهوية الخاصة بسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة خارج أماكن عملهم. وطبقاً للاجراءات الاسرائيلية، توجّب على هؤلاء الحصول على أذونات خاصة تصدرها سلطات الاحتلال للسماح لهم بدخول المدينة ومزاولة أعمالهم والالتحاق بوظائفهم (**القدس العربي**، ٢٠/٤/١٩٩٣). وقد رفضت أكثر من ثلاثين مؤسسة فلسطينية، مقرّها القدس، التوجّه الى سلطات الاحتلال للحصول على أذونات خاصة لعمالها وموظفيها؛ معتبرة مثل هذه الخطوة قبولاً بضمّ اسرائيل للقدس. وذكر بيان حمل تواقيع ٣٧ مؤسسة اكاديمية ومهنية واعلامية «ان دخولنا القدس العربية وفقاً للاشتراطات الامنية الاسرائيلية يحقق الاهداف الاسرائيلية السياسية في ضمّ القدس فعلياً». ورأى البيان ان الخطر الذي يمثّله فرض حظر على دخول القدس، يشكّل «محاولة لتطبيق القانون الاسرائيلي على مؤسساتنا، وممارسة الضغوط [لتدمير] هذه المؤسسات، أو اجبارها على نقل مكاتبها الرئيسة الى الضفة أو القطاع» (**المصدر نفسه**، ٦/٥/١٩٩٣). وأشار الاقتصادي الفلسطيني سمير حليحلة الى ان القدس تعتمد، بشكل رئيس، على العمالة والمستهلكين القادمين من مدن وقرى الضفة والقطاع. وقد أدّى غلق القدس الى احداث شلل في المدينة، بينما حرم زوّارها العاديون الذين كانوا يفدون اليها بهدف الاستفادة من مراكزها الصحية، والخدمات العامة فيها أو عبورها بهدف الانتقال من شمال الضفة الى جنوبها وبالعكس، من هذا كله. وقدرت الغرفة التجارية في القدس انخفاض الحركة التجارية في المدينة بنسبة ٣ بالمئة، في حين ارتفعت فيها البطالة الى معدّل ٢٥ بالمئة بين اجمالي القوى العاملة (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٩٣).

ربعي المدهون